مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج "CAMEL" (دراسة تحليلية مقارنة)

اسم الكاتب: د. راغب الغصين، محمد عمار نشواني

رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4507

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 18:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج "CAMEL"
(دراسة تحليلية مقارنة)

الدكتور راغب الغصين *
محمد عمار نشواتي **

(تاريخ الإيداع 25 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 29 / 1 / 2014)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية ومقارنته باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج "CAMEL" المتمثلة بـ: مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر جودة الإدارة، مؤشر إدارة الربحية، ومؤشر إدارة السيولة وذلك بهدف اكتشاف أي من المصرفيين الإسلامي أو التقليدي حقق أداء أفضل من الآخر بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء. ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار جميع المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (ثلاثة عشر مصرفاً تقليدياً، مصرفيين اسلاميين) كعينة للدراسة خلال الفترة (2006-2012)، وتم توظيف اختبار t–test لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات النسب المالية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي منفردة ومجتمعة على مستوى ثقة العامّة. توصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية وإلى أن مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل اليه بالنسبة للمصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، الأداء المالي، نظام التقويم المصرفي"CAMEL"، ثقة العملاء، الأردن.

* مدرس– قسم الإدارة المالية والمصرفية– المعهد العالي لإدارة الأعمال– دمشق.
** طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم الإدارة المالية والمصرفية– المعهد العالي لإدارة الأعمال– دمشق.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

Evaluating the Financial Performance of Jordanian Islamic And Conventional Banks, Using the Indicators of the "CAMEL" Method: A Comparative Analysis

Dr. Ragheb Alghussein*
Mhd Ammar Nashawati**

(Received 25 / 8 / 2013. Accepted 29 / 1 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aims to evaluate and compare the financial performance of the Jordanian Islamic and conventional banks using the five financial indicators of the "CAMEL" method represented by: Capital Adequacy index, Asset Quality index, Management Quality index, Profitability index, and the Liquidity index. This comparison will detect which of the two banks Islamic or Conventional achieves a better performance than the other. In order to study the reflection of financial performance on customers at the level of public trust, and to achieve these purposes, we select a total of thirteen Jordanian Conventional banks and two Islamic banks as a sample for this study during the period of (2006-2012). We employ a test "t-test" to study the significance of the differences between the averages of financial ratios and the use of multiple linear regression analysis to show the impact of financial performance indicators individually and collectively on the level of public trust. The result of this study clearly shows that Conventional banking achieves a better financial performance than Islamic banking, although the level of public trust of customers in Islamic banking stems mainly from its achieved financial performance, contrary to what has been obtained during this study for Conventional banking.

Keywords: Conventional Banks, Islamic Banks, Financial Performance, CAMEL Rating Banking System, customers' trust, Jordan

* **Assistant Professor, Department of Financial and Banking Management, Higher Institution of Business Administration, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Financial and Banking Management, Higher Institution of Business Administration, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تشهد القطاعات الاقتصادية تنامي في معدلات نموها وتزايد في أحجام أعمالها مما يستوجب تدفقات نقدية مالية كبرى من الصعب توفيرها دون تمويلات مصرفية ضخمة ودائمة. فقد أظهرت المصارف أنها الأداة الجوهرية لتنمية المشروعات الاقتصادية باختلاف أحجامها وتنوع تخصصاتها وأماكن تواجدها، وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز المصرفي الإسلامي إلى جانب المصارف التقليدية من خلال تقديمه لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية بصيغ متميزة بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي ترتكز عليها أعمال المصارف التقليدية، حيث استطاعت المصارف الإسلامية أن تفرض وجودها يوماً بعد يوم على الساحة المصرفية رغم حداثة نشأتها لتصبح رقماً صعباً في تركيبة الدورة المالية والاقتصادية في العالم. فقد وصل عددها اليوم إلى أكثر من 460 مؤسسة مالية اسلامية وبمعدل نمو يتجاوز 15% (بورقبة،2009)، في الوقت الذي بلغت فيه إجمالي الأصول المالية لها حول العالم حوالي 1.3 تريليون دولار في عام 2011 مقابل 840 مليار دولار عام 2008 بنسبة نمو 54.76% (ERNST&YOUNG,2012). وعلى صعيد الساحة المصرفية العربية يُعتبر القطاع المصرفي الأردني وبالرغم من قِصر عمر تجربته المصرفية واحد من أنجح التجارب المصرفية مقارنة مع دول العالم بشكل عام ومع بعض الدول العربية بشكل خاص، مُتسماً بحالة مستمرة من التطور الكمي الذي صاحبه تطور نوعي متسارع سواء كان ذلك على مستوى تنوع المؤسسات العاملة في هذا القطاع أو على مستوى تنوع الأعمال والأنشطة والخدمات التي تقدمها المصارف. فقد حققت المصارف العاملة في الأردن خلال العقد الأخير تطورات واضحة وعلى جميع الأصعدة، حيث تابعت مؤشرات النقود والمصارف في الأردن خلال عام 2012 تطورها وفي شتى المجالات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكل يعكس استقراره، ممثلاً ذلك بارتفاع عدد البنوك العاملة في الأردن من 21 مصرفاً (19 تقليدي، 2 اسلامي) في عام 2003 إلى 26 مصرفاً (22 تقليدي، 4 إسلامي) في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي 10,8% لإجمالي الموجودات لديها خلال الفترة 2003–2012 لتصل بذلك الموجودات إلى 39.3 مليار دينار في نهاية 2012، هذا فضلاً عن ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبلها بمعدل نمو سنوي 12.3% ورصيد الودائع بمعدل نمو سنوي 10.4% خلال نفس الفترة. وقد كان للمصارف الإسلامية في الأردن الدور البارز في هذا التطور انعكس بارتفاع حصتها من إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن من 9.9% في عام 2003 إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام 2012 بنسبة بلغت 13.93%، وأيضاً بارتفاع حصتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية والودائع من 8.6% و10.2% على التوالي عام 2003 لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام 2012 بنسبة بلغت 20.92% و 15,25%[1]. كل هذه المؤشرات والأرقام تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها من خلال تقويم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والطرق الحديثة. حيث يحتل تقويم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها واستراتيجياتها. ولعل من أهم الطرق المعروفة في تقويم الأداء المالي الحديث في الأدبيات المصرفية ما يعرف

[1] انظر: "التقرير السنوي رقم 34 (2012)"، وانظر: "تطور القطاع المصرفي الأردني (2003–2012)" الصادران عن جمعية البنوك في الأردن.

بنموذج "CAMEL"[1]، وهو النموذج الذي سوف يتبناه الباحث في تقويم ومقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية عينة البحث، ممثلة في مجموعة من المؤشرات تدرس السلامة المالية للمصرف وتحدد درجة تصنيفه من خلال خمسة مؤشرات مالية أساسية سوف يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في الإطار النظري للبحث لاحقاً.

أهمية وأهداف البحث:

إن نجاح وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية حول العالم خلال فترة وجيزة من الزمن وقدرتها على منافسة المصارف التقليدية في جميع النواحي، وفي ظل سعي هذه المصارف نحو اكتساب أسواق جديدة جعلها عرضة للكثير من الضغوط والتحدّيات، وما يشهده القطاع المصرفي الأردني مؤخراً من تطور ملحوظ في هذا السياق كزيادة عدد المصارف الإسلامية سواء عن طريق تحول أحد المصارف التقليدية إلى مصرف اسلامي كمصرف الأردن دبي الإسلامي (الانماء الصناعي سابقاً) في عام 2010 أو دخول مصارف اسلامية جديدة كمصرف الراجحي عام 2011 فضلاً عن التطور الحاصل في الحصة السوقية لها كما لوحظ في بداية البحث، أضحى موضوع تقويم أداء المصارف الإسلامية ذا أهمية عالية وضرورة حتمية، ومقارنتها مع نظرائها من المصارف التقليدية للوقوف على نجاعة هذه التجربة. من هنا تكّمن أهمية البحث في التعرف على مدى كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن ومقارنتها مع المصارف التقليدية والتحقق فيما إذا كانت الحكومة الاردنية قد أسَست بشكل جيد لهذه التجربة المصرفية الحديثة، إذ يساعد قياس الأداء وتقويمه على الكشف المبكر عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في الوحدة الاقتصادية، وَمِنْ ثَمَّ يمكن القول إن أهمية قياس وتقويم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية تكمن في الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى التطوير بهدف تحقيق التحسن المستمر في أدائهما للوصل الى سلامة كامل القطاع المصرفي. ويمكن تلخيص أهداف البحث بشكل عام كالتالي:

1- قياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تنطوي تحت كل مؤشر من المؤشرات المالية الخمسة لنموذج "CAMEL" ومقارنتهما.

2- التوصل إلى درجة تصنيف نهائية بالنسبة إلى كل مؤشر من مؤشرات الأداء المالي "CAMEL" على حدى ولجميع المؤشرات مجتمعة لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن.

3- تحديد درجة تأثير مؤشرات الأداء المالي "CAMEL" على مستوى الثقة العامّة لجمهور عملاء المصارف الإسلامية والتقليدية والمقارنة بينهما.

4-

مشكلة البحث:

إن النمو والانتشار البارز الذي تُحققه المصارف الاسلامية يوماً بعد يوم ولاسيما في الأردن ضمن بيئة مصرفية يسودها العمل المصرفي التقليدي يطرح العديد من التساؤلات حول مدى كفاءة الأداء المالي لها مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة معها وذلك لمعرفة إن كان هذا النجاح ناشئاً فعلاً من استطاعتها في تحقيق مؤشرات أداء مالي تتفوق بدلالتها على نظريتها من المصارف التقليدية، هذا بالإضافة إلى مدى قدرة هذه المؤشرات على التأثير في مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء من المودعين بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن. ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال مجموعة الاسئلة الآتية:

[1] في مراجع أخرى يُطلق عليه نظام التقويم المصرفي "CAMEL".

1- هل الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن تتفوق على نظيرتها من المصارف التقليدية باستخدام مؤشرات "CAMEL"؟

2- هل تختلف درجة تأثير مؤشرات الأداء المالي "CAMEL" في مستوى ثقة العامّة للعملاء بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى الرئيسية: يتفوق الأداء المالي للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن باستخدام مؤشرات "CAMEL".

ويتفرع عنها خمس فرضيات فرعية كالآتي:

1. يتفوق مؤشر **كفاية رأس المال** للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن.
2. يتفوق مؤشر **جودة الأصول** للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن.
3. يتفوق مؤشر **جودة الإدارة** للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن.
4. يتفوق مؤشر **إدارة الربحية** للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن.
5. يتفوق مؤشر **إدارة السيولة** للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثانية: تختلف درجة تأثير مؤشرات الأداء المالي "CAMEL" على مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع المصارف العاملة في الأردن وعددها 26 مصرفاً. أما عينة البحث فقد اقتصرت على 15 مصرف أردني (غير أجنبي) تقليدي وإسلامي (13 مصرفاً تقليدياً، مصرفيين اسلاميين) خلال الفترة (2006-2012) مع استبعاد بنك الأردن دبي الإسلامي لحداثة وجوده في الأردن وعدم توافر البيانات الكافية له.

مصادر البيانات:

تم استخدام المصادر الثانوية للبيانات بالاعتماد على مجموعتين رئيسيتين: الأولى كانت البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية عينة البحث خلال فترة (2006-2012) بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير المالية الصادرة عن سوق عمان للأوراق المالية والمصرف المركزي الأردني، أما الثانية فهي الكتب والمقالات العلمية وغيرها من المراجع المحكمّة ذات العلاقة بموضوع البحث.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهجي الاستقرائي وذلك لكون الدراسة تعتمد على اختبار الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في جميع نسب مؤشرات الأداء المالي "CAMEL"، وعلى وجه التحديد تم استخدام اسلوب التحليل الاحصائي الوصفي (Descriptive) كالمتوسطات

الحسابية (mean) والانحراف المعياري (standard Dev.) ومعامل الاختلاف، أما اسلوب التحليل الإحصائي الاستدلالي (Inferential) فيعبر عن مجموعة من الأساليب الفنية التي تُستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل اليها باستخدام الأساليب المستخدمة في الاحصاء الوصفي. وقد تم استخدام اختبار T للعينات المستقلة لفحص معنوية الفروقات بين متوسطات النسب المالية المستخدمة للمصارف، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي في مستوى ثقة العامّة لجمهور عملاء المصارف الإسلامية والتقليدية المُتمثل بإجمالي الودائع، حيث تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS.20) في إجراء الاختبارات الاحصائية.

الدراسات السابقة:

{1}(السروجي وآخرون، 2004): قام الباحثان بمقارنة الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية الأردنية خلال الفترة (1992–2001)، مُستخدماً نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب السوق. حيث أظهرت نتائج اختبار t-test أنه لا يوجد فورقات جوهرية ذات دلالة احصائية بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام نسب الربحية والنشاط والسوق أما من ناحية نسب السيولة فكانت المصارف التقليدية صاحبة المركز الأول بتمتعها بنسب مرتفعة وبسبب ارتفاع شدة المنافسة بين المصارف الإسلامية و التقليدية ما استدعى قيام الأولى بتوفير خدمات مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين ادائها ما أدى لارتفاع نسبة التوظيف لديها مع انخفاض ملحوظ في نسب السيولة. أما دراسة **{2}(بشناق،2011)**: فقد اتبع فيها الباحث منهجية وخطوات الدراسة السابقة من حيث النسب المالية والاختبارات الاحصائية المستخدمة على عينة من المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في فلسطين للفترة (2006–2011)، توصل من خلالها الباحث لنتائج مشابهة أيضاً من حيث نسب السيولة والنشاط، فقد أبدت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تمتعها بوفرة عالية من السيولة وبنسب نشاط مرتفعة بالمقارنة مع المصارف التقليدية أما من ناحية الربحية فكانت المصارف التقليدية السباقة في تحقيق أعلى المعدلات، وأوصى الباحث بضرورة عمل المصارف الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال ضخها نحو الاستثمارات واستحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها ما ينعكس في زيادة مستوى أرباحها.

{3}(عثمان، 2011): هدف الباحث إلى التعرف على عمل المصارف الإسلامية السورية والنجاح الذي حققته خلال فترة وجيزة من عملها وذلك بمقارنة نتائجها مع نتائج المصارف التقليدية للفترة (2007–2009). انقسمت الدراسة إلى جزئيين الأول اتبع فيه المنهج الاستقرائي على عينة من المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية توصل من خلالها إلى أهم عوامل نجاح عملِها والتي يستطيع أي مصرف إسلامي من خلال تطبيقها تحقيق النجاح في أي سوق مصرفي، الثاني أتبع فيه أسلوب التحليلي الوصفي موظفاً نسب الربحية السيولة والمخاطرة. توصل الباحث إلى أن المصارف الإسلامية السورية تمتلك المقومات الأساسية التي تؤهلها أن تكون منافسة للمصارف التقليدية وأنها أكثر استعداداً لمجابهة تداعيات الأزمة المالية العالمية كونها أقل انكشافاً على المخاطر من المصارف التقليدية بالإضافة إلى تمتعها بمعدلات ربحية أعلى و بوفرة في السيولة.

أما على صعيد القطاع المصرفي المصري كانت النتائج مختلفة تماماً فقد تفوقت المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية في مصر في جميع مؤشرات الأداء المالي الأربعة المدروسة خلال الفترة (2008–2009)، هذا ما توصلت إليه دراسة **{4}(FAYED,2013)** من خلال مقارنة وتحليل أداء ثلاثة مصارف إسلامية مقابل ستة مصارف

تقليدية مصرية من ناحية الربحية، السيولة، إدارة مخاطر الائتمان بالإضافة الى الملاءة المالية. واستنتجت أن المصارف الإسلامية مازالت بحاجة لقطع أشواط كبيرة لكي تستطيع منافسة المصارف التقليدية وأن خبرة وتجربة المصارف الإسلامية العاملة في مصر تُظهر انحراف عما هو موجود في الإطار النظري للصيرفة الإسلامية لمجموعة من الأسباب أهمها قلة الوعي المصرفي الإسلامي بين جمهور العملاء، التضارب بالعمل مع المصارف التقليدية والمصرف المركزي وأخيراً الافتقار إلى الأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية التي تشكل الداعم والساند الأساسي لعمل أي نظام مصرفي. وعلى صعيد الساحة الدولية حظي موضوع مقارنة الأداء المالي بين المصارف الإسلامية والتقليدية اهتمام العديد من الباحثين ففي دراسة **(KHAN,2010){5}** هدف الباحث إلى معرفة أي من المصرفيين التقليدي أو الإسلامي هو الأكثر قابلية للنمو مستقبلاً في باكستان وذلك باستخدام مجموع من المؤشرات المالية متمثلة بـ: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الملاءة المالية وذلك على عينة من مصرفين إسلاميين ومصرفين تقليديين للفترة (2006–2009)، وتوصلت الدراسة إلى أن ربحية المصارف الإسلامية لا تختلف عنها في المصارف التقليدية بالرغم من حداثة نشأتها في الصناعة المصرفية في باكستان وأشارت دراسة نسب السيولة والملاءة المالية أيضاً إلى تفوق المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية وذلك بسبب محافظة المصارف الإسلامية على نسبة ديون منخفضة وقاعدة رأسمال مرتفعة الأمر الذي يخفض من مخاطر عدم السداد لديها موصياً أنه باستطاعة المصارف الإسلامية التوسع أكثر في عملياتها من خلال الأخذ بخطى محددة كفتح فروع جديدة لها في مختلف المناطق التي يكون الناس فيها بحاجتها بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين الجماهير وتعريفهم بالخدمات والمنتجات الإسلامية المقدمة. وجاءت فيما بعد دراسة **(JAFFAR,2011){6}** لتُظهر تحسن في أداء بعض مؤشرات النسب المالية للمصارف الإسلامية في باكستان حيث قام الباحث بتطبيق مؤشرات نموذج CAMEL على عينة من خمس مصارف تقليدية وخمسة مصارف إسلامية في باكستان خلال الفترة (2005–2009) وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية تفوقت على المصارف التقليدية من حيث كفاية رأس المال، بينما الأخيرة كان لها الأداء الأفضل من حيث كفاءة وجودة الإدارة لديها وخلصت أيضاً إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين المصارف الإسلامية والتقليدية من ناحية السيولة والربحية. وفي عام 2012 كانت دراسة **(USMAN,2012){7}** دليل على عزّم المصارف الإسلامية على تحقيق التحسن في مؤشراتها المالية، فقد هدف الباحث إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية أيضاً في باكستان من جانب السيولة والربحية للفترة (2007–2009) على عينة من ثلاث مصارف اسلامية وثلاث مصارف تقليدية وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تحقق ربحية أعلى من المصارف التقليدية وهذا ناتج عن الخطى السريعة التي تخطوها اتجاه إثبات جدارتها وقدرتها على تحقيق العائد المناسب لمساهميها وبنفس الوقت استطاعت المحافظة على نسب سيولة عالية وذلك كونها في مراحل النمو الأولى لها التي تبحث فيها عن قنوات استثمارية وتمويلية مناسبة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية القائمة عليها.

(KUMAR et al ،2012){8} هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي لمجموعة من المصارف الخاصة والعامة في الهند خلال الفترة (2000–2011) باستخدام نموذج CAMEL، مُوظفةً طريقة رياضية للتوصل للترتيب النهائي للمصارف، فقد توصلت الدارسة إلى أن مصارف القطاع الخاص هي في أعلى القائمة من حيث المتانة، وحاذت على المستويات الأولى من حيث الترتيب بالنسبة لجميع مؤشرات نموذج CAMEL، وأوصت الدراسة إلى حاجة الحكومة للتركيز على مصارف القطاع العام من أجل زيادة أرباحها، وبالرغم من أن هذا سيكون جيد لسلامة هذه المصارف، إلا أنه سيعمل على إلغاء هدفها في الإقراض عند معدلات فائدة منخفضة.

نلاحظ من خلال معظم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة أن هناك عزماً وإصراراً لدى المصارف الإسلامية على تحقيقها التحسن بل التفوق في بعض الأحيان في بعض النسب المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي بالمقارنة مع المصارف التقليدية بالرغم من حداثة نشاتها، وأنها تمتلك المقومات الأساسية التي تؤهلها أن تكون منافساً صعباً للمصارف التقليدية. أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو **أولاً:** تطبيقها في الأردن حيث يوجد دراسة خاصة في الأردن (سروجي،2004) تقارن الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن من ناحية الربحية والسيولة وباستخدام نسب السوق والنشاط في حين يركز الباحث على المؤشرات الخمسة لـ CAMEL في المقارنة.

ثانياً: توظيف الباحث مجموعة مكونة من 3 نسب مالية بالنسبة إلى كل مؤشر من مؤشرات CAMEL دون الاقتصار على نسبة مالية واحدة في قراءة وتفسير هذا المؤشر ومعالجتها ضمن آلية احصائية ورياضية خاصة[1]وذلك للتوصل إلى درجة التصنيف النهائية لكل مؤشر على حدى ولجميع المؤشرات مجتمعة دون اللجوء إلى اتباع طريقة CAMEL المعروفة في منح درجات للتصنيف لمؤشراته أعطى الدراسة ميزة إضافية لها. **ثالثاً:** استخدام الباحث لمؤشرات الأداء المالي CAMEL منفردة ومجتمعة في محاولة التعرف على مدى تأثيرها في تفسير التغير الحاصل لمستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء (المودعين) في المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن.

الإطار النظري:

إن نموذج CAMEL عبارة عن نتيجة لكل من الرقابة المكتبية حيث يتم استخدام المعلومات المنشورة في القوائم المالية، والرقابة الميدانية التي يتم فيها جمع المعلومات الخاصة التي لا يتم الافصاح عنها في القوائم المالية[2]، ويمكن تعريفه على أنه أداة إشراف لتقويم سلامة المصرف ولتحديد المصارف التي تتطلب اشرافاً واهتماماً خاصاً. تنبع أهمية نموذج CAMEL في مساعدته بتوقع حالات فشل المصرفية بالإضافة إلى التنبؤ بعوائد المصرف (بدران،2011). وهو نموذج تم تصميمه من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، ففي البداية كان هذا النظام يتكون من مجموعة من المعايير الرقابية تغطي خمسة مجالات رئيسية في المصرف، وفي عام 1998 أضيف إليه معياراً سادساً يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق **S**ensitivity ليصبح CAMELS (رستم،2011)، ولكن سوف تقتصر الدراسة على استخدام النموذج الأول CAMEL المكون من خمس مؤشرات مالية كمتغيرات للدراسة متم ثلةً كالآتي:(1) كفاية رأس المال، (2) جودة الأصول، (3) جودة الإدارة، (4) إدارة الربحية و (5) إدارة السيولة.

1- <u>مؤشر كفاية رأس مال (Capital Adequacy)</u>:

يُمثل رأس مال خط الدفاع الأخير في مواجهة احتمال الإفلاس ووسادة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة وحتى إذا كان الإفلاس غير قابل للمواجهة فإن رأس مال يعمل على حماية أموال المودعين والمستثمرين (بدران، 2011). كما يوضح مفهوم كفاية رأس مال العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر المرتبطة بموجوداته، وُيعتبر أداة لقياس ملاءة (بورقبة، 2009)، وسوف يتم التعبير عنها من خلال النسب المالية الآتية:

[1] سوف يأتي الباحث على شرحها لاحقاً في بداية الجزء العملي للدراسة.

[2] لم يلجأ الباحث إلى النسب أو المؤشرات التي بحاجة للقيام بزيارة ميدانية للمصارف المدروسة لصعوبة الوصول إليها.

- **CAR_1 = (رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي) / (مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) *100**[1]

تقيس مدى كفاية (ملاءة) رأس المال الذي يحتفظ به المصرف في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووفقاً لتعليمات المركزي الأردني يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 12% مع العلم أن الحد الأدنى لمقررات بازل (1) و(2) هي 8%، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ على أداء أفضل للمصرف (جمعية البنوك، 2012)[2].

- **CAR_2 = (حقوق الملكية) / (إجمالي الموجودات) *100**

تسمى هذه النسبة بالرافعة المالية والحد الأدنى لها وفقاً لمتطلبات المركزي الأردني 6%، وارتفاعها يعني ارتفاع قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة وتأكيد على المتانة المالية له (جمعية البنوك، 2012).

- **CAR_3 = (حقوق الملكية) / (إجمالي الودائع) *100**

تُشير إلى قدرة المصرف على ردّ الودائع من الأموال المملوكة له وبمعنى آخر التعرف على إبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهميين و المودعين، وارتفاعها يعني أداء أفضل للمصارف (السيسي،1998).

2- <u>مؤشر جودة الأصول (Assets Quality)</u>:

تشكل المحفظة التمويلية[3] الجزء الأكبر من حجم الأصول في المصارف وايراداتها الحصة الأكبر من الدخل التشغيلي لها، لذلك فإن نوعية الأصول السيئة تؤدي إلى التأثير السلبي على الأرباح عبر تخفيض الدخل من الفوائد في المصارف التقليدية والأرباح في المصارف الإسلامية وزيادة تكاليف المؤونات وبالتالي تخفيض الربح الصافي، وبما أن الاحتياطيات تعني احتمالية أن الديون سُتصبح غير منتجة فإن ارتفاعها يُشير إلى الارتفاع في الديون غير المنتجة[4] وانخفاض نوعية الموجودات إلا إذا كان الهدف من زيادتها هو إجراء وقائي ففي هذه الحالة يدل على تحوط المصرف ضد المخاطر الائتمانية المتوقعة (IOANNIDIS et al, 2009). وسوف يتم قياسه كالآتي:

- **AQ1 = (الديون الغير المنتجة5) / (إجمالي المحفظة التمويلية) *100**

تقيس مستوى الديون السيئة إلى إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف وكلما انخفضت دلّت على جودة المحفظة التمويلية للمصرف والكفاءة في إدارة مخاطره الائتمانية وتحقيق أداء افضل مستقبلاً (جمعية البنوك، 2012).

- **AQ_2 = (المخصصات) / (اجمالي المحفظة التمويلية) *100**

يطلق عليها "نسبة التغطية"، تقيس مدى كفاية المخصصات المقتطعة من قبل المصارف لمواجهة ديونها الغير المنتجة وكلما ارتفعت دلّت على زيادة القدرة على مواجهة الجزء غير مغطى من الديون غير المنتجة نتيجة احتفاظها بمستويات مرتفعة من رأس المال (جمعية البنوك،2013).

- **AQ_3 = (الديون غير المنتجة) / (حقوق الملكية) *100**

---

[1] رأس المال الأساس (**Tier1**) يتكون من: رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) + الاحتياطيات المعلنة + حصة الأقلية، أما رأس المال الإضافي (**Tier2**) يتكون من: الاحتياطيات الغير معلنة + احتياطيات إعادة تقويم الموجودات + المخصصات العامة + الأدوات التي تحمل صفات هجينة تجمع بين أدوات الدين وحقوق الملكية (كالأسهم الممتازة) + الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية، وهذا بالنسبة لبازل (1) و (2)، أما الاختلاف في بازل (2) عن طريق إضافة نوع جديد من المخاطر في المقام وهي المخاطر التشغيلية (أبوكمال،2007).

[2] أينما وَرد المرجع يُمثّل تقرير عن تطور القطاع المصرفي الأردني (2003-2012) الصادر عن جمعية البنوك في الأردن عام 2013.

[3] تمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف التقليدية و الصيغ التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية.

[4] هي جزء من التسهيلات الائتمانية التي اسُتحق تاريخ سدادها منذ 90 يوم وأكثر.

تقيس مدى كفاية الأموال الخاصة في تغطية الديون السيئة وكلما انخفضت كان المصرف أكثر قدرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم سدادها وذلك من أمواله الخاصة دون اللجوء إلى أموال الغير (Dang,2011).

3- مؤشر جودة الإدارة (Management Quality):

يعدُّ الأداء الإداري مكوناً اساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه وذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام ومسؤوليات الإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص (**بدران**،2011)، سوف يقاس بالنسب الآتية (السيسي،1998):

- **MQ_1 = (المصاريف التشغيلية) / (الايرادات التشغيلية) *100**

تقيس المصاريف التي يتحملها المصرف في سبيل جني وحدة نقدية واحدة من عمليات المصرف وكلما انخفضت هذه النسبة دلّ على كفاءة الإدارة في ترشيد وضبط مصاريفها بالشكل الذي ينعكس على زيادة الربح الصافي للمصرف.

- **MQ_2 = (المحفظة التمويلية + الاستثمارات) / (حقوق الملكية + إجمالي الودائع) *100**

تشير إلى قدرة المصرف على توظيف الموارد المتاحة لديه في الأصول المنتجة فكلما ارتفعت كان أداء المصرف أفضل و يُظهر زيادة في قدرته على توظيف الأموال المتاحة.

- **MQ_3 = (المصاريف التشغيلية) / (إجمالي الأصول المنتجة) *100**

تقيس المصاريف المتحققة عن كل وحدة نقدية واحدة مستثمرة في الأصول وبالتالي كلما انخفضت هذه النسبة دلّ على كفاءة إدارته في توظيف الموارد المتاحة له في استثمارات مُجدية و ذات تكاليف منخفضة أي انخفاض التكاليف الناتجة عن تخصيص الأموال واستثمارها وهذا يعد في صالح المصرف.

4- مؤشر إدارة الربحية (Earning Management):

إنّ تحقيق المصرف لمستويات عالية من الربحية يعكس قدرته على الاستمرار والنمو والأهم من ذلك القدرة على امتصاص الخسائر من خلال بناء قاعدة رأس مال ملائمة لتمويل عمليات توسعه في المستقبل ودفع توزيعات مناسبة لمساهمي المصرف، من أهم النسب المالية المتعارف عليها لقياس مؤشرات الربحية هي (**جبر**،2008):

- **ROE = (صافي الربح بعد الضريبة) / (حقوق الملكية) *100**

يقيس معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف وبمعنى آخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة المصرف في توظيف أمواله.

- **ROA = (صافي الربح بعد الضريبة) / (إجمالي الأصول) *100**

تقيس مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام وإدارة الموجودات، أي قدرة المصرف على استخدام أصوله في توليد الأرباح وكلما ارتفعت كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل.

- **ROD = (صافي الربح بعد الضريبة) / (إجمالي الودائع) *100**

تقيس قدرة المصرف على استخدام الأموال المودعة لديه في توليد الأرباح ومقدار الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستخدمة منها، وتعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة من قبل المودعين للمقارنة بين المصارف.

5- مؤشر إدارة السيولة (Liquidity Management):

تعتبر السيولة في المصرف من أهم وسائل الوقاية من مخاطر الإفلاس والقدرة على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، ويمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية أو تسييل أصوله بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة (بورقبة،2009). وسوف يتم التعبير عنها من خلال النسب المالية التالية:

- **LM_1 = (النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي و البنوك الاخرى) / (إجمالي الودائع) *100**

تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى أي مدى كفاية أموال الأصول النقدية لسداد الودائع والمستحق للمصارف، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع هذه النسبة وانخفاضها ، حتى لا نكون بصدد تضخم في السيولة النقدية ولا انكماش فيها (رمضان وآخرون،2000).

- **LM_2 = (النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الاخرى) / (إجمالي الاصول) *100**

تشير إلى الأهمية النسبية للمحفظة النقدية إلى إجمالي أصول المصرف، وارتفاعها يعني ضعف القدرة على استغلال مصادر الأموال في توظيف فعّال قادر على جني العوائد، ما يُشير إلى ضعف في الربحية وزيادة في السيولة، أما انخفاضها عند مستويات مقبولة يعني قدرة المصرف على إدارة السيولة وتوظيف موارده المالية في القنوات التمويلية والاستثمارية المُدرة للعائد (العجلوني،2008).

- **LM_3 = (صافي المحفظة التمويلية / إجمالي الودائع) *100**

تقيس مدى استخدام المصرف للأموال المودعة إليه لتلبية حاجات العملاء من التمويلات المختلفة وكلما ارتفعت دلّ على زيادة مقدرة المصرف على تلبية التمويلات الجديدة وفي الوقت نفسه تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي تُظهر انخفاض في السيولة وبالنتيجة زيادة تعرض المصرف لنوعين من المخاطر هما مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية (اخرس،2012).

النتائج والمناقشة:

في هذه الفقرة سوف يتم تناول الجزء العملي للدراسة والتي تنقسم إلى قسمين، **الأول:** يُعنى بتقويم الأداء المالي ومقارنته باستخدام مؤشرات "CAMEL" لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن وذلك باستخدام أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي بالإضافة إلى الاختبار الاحصائي (t-test) لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

وقد تم الأخذ بالطريقة المتبعة في دراسة (Kumar et al,2012) كأساس لمنح مؤشرات الأداء المالي CAMEL منفردة ومجتمعة درجات التصنيف النهائية (Ranking) لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن، وسوف يعمّد الباحث إلى استخدامها بعد إدخال بعض التعديلات عليها عن طريق استخدام اختبار (t-test) لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات النسب المالية المستخدمة للمصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن وذلك للتوصل إلى نتائج أكثر دقة عند تحديد درجات التصنيف، كالتالي:

1- طريقة حساب درجة التصنيف النهائية لكل مؤشر من المؤشرات المالية لـ CAMEL منفرداً:

كل مؤشر من المؤشرات المالية لـ CAMEL سوف يتضمن 3 نسب مالية، حيث سيتم حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة مالية منفرداً للمصارف الإسلامية والتقليدية، ومن ثم تطبيق اختبار (t-test) لمعرفة إن كان هناك فروق جوهرية بين المتوسطات بالاعتماد على مستوى الدلالة (siq) الفعلي ودرجة ثقة 95%، فإن أظهرت النتائج

وجود فروق معنوية يقوم الباحث بمنح الترتيب (1) للمصرف الذي يُحقق الأداء الأفضل في النسبة المدروسة، ثم يليه مباشرةً الترتيب (2) للنوع الآخر من المصارف، أما في حال عدم وجود فروق معنوية يقوم الباحث بمنح الترتيب (1) لكلا النوعين من المصارف لأنهما يحققان نفس مستوى الأداء للنسبة المالية المدروسة، وكذلك بالنسب إلى بقية النسب المالية. ثم نقوم بحساب المتوسط الحسابي لمجموع الدرجات التي حصلت عليها كل نسبة مالية بالنسبة إلى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والمصرف الذي يحصل على أقل قيمة هو المصرف الذي يتصدر المركز أو الترتيب الأول بالنسبة إلى المؤشر المدروس وما ينطبق على المؤشر الواحد ينطبق على بقية المؤشرات الأخرى.

2- طريقة حساب درجة التصنيف النهائية بالنسبة لجميع مؤشرات الاداء المالي لـ CAMEL مجتمعة:

بعد الحصول على الترتيب النهائي بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات المالية الخمسة للمصارف الإسلامية والتقليدية، نقوم بحساب المتوسط الحسابي لها كما هو موضح في الجدول (6) لاحقاً، والمصرف الذي يحصل على أقل قيمة هو المصرف الذي يحتل المركز أو الترتيب الأول من حيث الأداء المالي ككل.

أما **القسم الثاني:** فيُعنى باختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتمثلة بدراسة أثر الأداء المالي باستخدام مؤشرات "CAMEL" إلى مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء (إجمالي ودائع العملاء) موظفاً تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية على حدى.

القسم الأول:

{1} تحليل مؤشر كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) أن جميع المصارف الإسلامية والتقليدية حققت مستويات مرتفعة في كل نسبة من نسب مؤشر كفاية رأس المال تجاوزت بها النسب المعيارية المحددة لها من قبل السلطات الرقابية، بحيث حافظت على هامش مريح يزيد بحوالي 7% في المتوسط خلال كامل الفترة وذلك بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال CAR_1 عن الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي والبالغ (12%) ويزيد بحوالي 11% عن الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (8%) وهذا جيد بالنسبة إلى كلا النوعين من المصرفيين أما فيما يتعلق بنسبة (CAR_2) فقد زادت في المصارف التقليدية والإسلامية بحوالي 8%،4% على التوالي عن الحد المقرر لها البالغ (6%)، وما هذا إلا دليل على أن المصارف في الأردن تحتفظ برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها وهو ما يؤكد على متانة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني من جهة ويعزز الاستقرار المالي في المملكة من جهة أخرى. وبالرغم من هذا فقد أبّدت المصارف التقليدية تفوقاً ملحوظاً على نظيرتها الإسلامية في جميع نسب مؤشر كفاية رأس مال إذ أظهرت نتائج الاختبار t-test وجود فروق معنوية بين المصارف التقليدية والإسلامية في كل من نسبة (CAR_2 و CAR) لصالح المصارف التقليدية، أما بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال (CAR_1) فلم يكن هناك فروق معنوية بين المصرفيين وذلك عند مستوى الدلالة (0.05). ومن الملاحظ ايضاً أن خطورة انخفاض هذه النسب عن المتوسط مقاسّة بالانحراف المعياري للمصارف الإسلامية (2.75،0.67،0.92) أكبر من خطورة انخفاضها في المصارف التقليدية (1.29،0.39،0.57) كما أن معامل الاختلاف أشار إلى تشتت أقل للمصارف التقليدية عن نسب التشتت لمعدل المصارف الإسلامية. ونستخلص إلى قدرة أكبر للمصارف التقليدية على مواجهة احتمال الإفلاس وامتصاص الخسائر وحماية وتأمين الأموال المودعة لديها من أموالها الخاصة. وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الفرعية الأولى: "**يتفوق مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن**".

{2} تحليل مؤشر جودة الأصول (Assets Quality):

الجدول(1): تحليل مؤشر كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006–2012)

مؤشر كفاية رأس المال						
العام	CAR_1		CAR_2		CAR_3	
	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
2006	20.20%	17.96%	13.81%	10.01%	17.83%	11.73%
2007	20.79%	18.30%	14.31%	11.21%	18.47%	13.29%
2008	19.03%	16.58%	14.79%	10.31%	18.98%	12.07%
2009	19.51%	18.09%	14.57%	10.17%	18.21%	11.81%
2010	18.58%	21.98%	14.45%	9.44%	17.76%	10.80%
2011	17.10%	23.66%	14.56%	9.18%	17.88%	10.51%
2012	17.88%	22.38%	15.07%	9.69%	19.17%	11.19%
x	19.01%	19.85%	14.51%	10.00%	18.33%	11.63%
σ_X	1.29	2.75	0.39	0.67	0.57	0.92
CV	0.07	0.14	0.03	0.07	0.03	0.08
(sig)	0.479 (فروق غير معنوية)		0.000 (فروق معنوية)		0.000 (فروق معنوية)	
درجة التصنيف	1	1	1	2	1	2
درجة التصنيف النهائية (مؤشر كفاية رأس المال)						
المصارف التقليدية		الترتيب الأول	المصارف الإسلامية		الترتيب الثاني	
1 = 3/(1+1+1)			**1.67** = 3/(2+2+1)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية عينة البحث خلال الفترة (2006–2012).

شهدت نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي المحفظة التمويلية (AQ_1) كما هو موضح في الجدول رقم (2) انخفاضاً ملحوظاً لدى المصارف الإسلامية وذلك بالمقارنة مع المصارف التقليدية حيث بلغ المتوسط لهما خلال الفترة (3.52%،9.4%) بانحراف معياري (1.12،1.99) على التوالي، وهذا ما يعكس زيادة كفاءة المصارف الإسلامية في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وانخفاض نوعية الأصول السيئة لديها أما فيما يتعلق بنسبة التغطية (AQ_2) فقد أظهرت ارتفاعاً لدى المصارف التقليدية بالمقارنة مع الإسلامية حيث بلغ المتوسط لهما (4.62%،1.55%) على التوالي ما يدل على كفاية المخصصات المقتطعة من قبل المصارف التقليدية لمواجهة ديونها غير المنتجة، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف التقليدية وهذا بالطبع مؤشر جيد إلى تحوطها ضد المخاطر المحتملة إلا أن هذا لا يفسر تقصير المصارف الإسلامية كونها تمتلك محفظة تمويلية أكثر جودة ما استدعى انخفاضها ومن الملاحظ أيضاً أن المصارف الإسلامية تُبدي مقدرة أكبر من المصارف التقليدية من حيث قدرتها على امتصاص أي خسائر محتملة ناتجة عن عدم سداد الديون السيئة من أموالها الخاصة دون اللجوء إلى أموال الغير وهذا ما دلت عليه نسبة (AQ_3) فقد بلغ المتوسط لديها 22.92% مقابل 35.08% في المصارف التقليدية. وتمتعت المصارف التقليدية بمستوى مخاطرة أقل وباستقرار أكبر حول المتوسط خلال فترة الدراسة بالنسبة لجميع نسب مؤشر جودة الأصول وذلك من خلال قيّم معاملات الاختلاف التي أظهرت انخفاضاً لدى المصارف التقليدية عنه في المصارف الإسلامية وهنا لابد من الإشارة إلى أن جميع نسب مؤشر جودة الأصول أظهرت فروقاً معنوياً بين المصارف التقليدية والإسلامية باستخدام

اختبار t-test عند مستوى الدلالة (0.05)، ونخلص إلى أن المصارف الإسلامية حققت تفوقاً في إدارتها لموجوداتها وكفاءتها في إدارة مخاطرها الائتمانية بالمقارنة مع المصارف التقليدية. وبناء على ماسبق يمكننا قبول الفرضية الفرعية الثانية:"**يتفوق مؤشر جودة الأصول للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن**".

{3} تحليل مؤشر جودة الإدارة (Management Quality):

الجدول(2): تحليل مؤشر جودة الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006–2012)

مؤشر جودة الأصول						
العام	AQ_1		AQ_2		AQ_3	
	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
2006	9.34%	1.63%	4.75%	0.70%	35.86%	7.89%
2007	7.43%	5.20%	3.84%	1.74%	30.72%	24.80%
2008	6.48%	3.60%	3.43%	1.43%	25.62%	20.61%
2009	9.37%	3.21%	4.17%	1.33%	33.37%	21.46%
2010	10.66%	3.80%	4.78%	1.77%	38.04%	27.20%
2011	12.11%	4.31%	5.56%	2.23%	43.54%	31.34%
2012	11.03%	2.91%	5.78%	1.69%	38.41%	27.16%
x	9.49%	3.52%	4.62%	1.55%	35.08%	22.92%
σ_X	1.99	1.12	0.86	0.47	5.82	7.57
CV	0.20	0.32	0.19	0.30	0.17	0.33
(sig)	0.000 (فروق معنوية)		0.000 (فروق معنوية)		0.006 (فروق معنوية)	
درجة التصنيف	2	1	1	2	2	1
درجة التصنيف النهائية (مؤشر جودة الأصول)						
المصارف التقليدية		الترتيب الثاني	المصارف الإسلامية		الترتيب الأول	
1.67 =3/(2+1+2)			1.33 =3/(1+2+1)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية عينة البحث خلال الفترة (2006–2012).

أظهرت المصارف الإسلامية الأردنية تفوقاً ملحوظاً في جميع نسب مؤشر جودة الإدارة وهذا ما دلت عليه النتائج الموضحة في الجدول (3) إذ أشارت إلى وجود فروق معنوية إيجابية للمصارف الإسلامية في كل من متوسطات نسبة (MQ_3،MQ_1)، وفرق غير معنوي بالنسبة لـ (MQ_2) عند مستوى الدلالة (0.05) بواسطة اختبار t–test. وكما هو موضح في الجدول السابق أن نسبة المصاريف التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية (MQ_1) ونسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول المنتجة (MQ_3) بلغت في المصارف الإسلامية (46.54%،1.91%) على التوالي مقابل (56.94%،3.48%) في المصارف التقليدية ما يدل على كفاءة الإدارة في المصارف الإسلامية في ترشيد مصاريفها وضبطها بالشكل الذي ينعكس على زيادة الربح الصافي له بالإضافة كفاءتها في توظيف الموارد المالية المتاحة لديها في استثمارات مجديّة وذات تكاليف منخفضة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تختلف جهود الإدارة في كلا المصرفيين الإسلامي والتقليدي في سعيهما الحسيس على توظيف الموارد المتاحة لديها في الأصول

المنتجة حيث بلغ متوسط توظيف الموارد المالية المتاحة في كل منهما قرابة 75%. وانطلاقاً من جميع المؤشرات السابقة نلاحظ أن المصارف الإسلامية حققت المركز الأول في جميع نسب مؤشر جودة الإدارة مع التحفظ على الارتفاع الطفيف في خطورة انخفاض هذه النسب عن متوسطاتها في المصارف الإسلامية مقاسّة بمعامل الاختلاف، وبناء على ما سبق نقبل الفرضية الفرعية الثالثة :"**يتفوق مؤشر جودة الإدارة في المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن**".

الجدول(3): تحليل مؤشر جودة الإدارة للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006–2012)

مؤشر جودة الإدارة						
العام	MQ_1		MQ_2		MQ_3	
	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
2006	44.75%	38.41%	71.95%	58.59%	3.10%	2.08%
2007	52.30%	35.86%	71.03%	63.95%	3.48%	2.20%
2008	52.38%	40.90%	75.96%	68.66%	3.30%	2.04%
2009	61.32%	57.23%	75.56%	79.96%	3.60%	1.63%
2010	59.40%	50.43%	75.80%	78.76%	3.51%	1.63%
2011	66.20%	49.63%	79.68%	78.82%	3.74%	1.83%
2012	62.22%	53.30%	80.67%	91.12%	3.67%	1.98%
x	56.94%	46.54%	75.81%	74.27%	3.48%	1.91%
σ_X	7.41	8.13	3.56	11.11	0.22	0.22
CV	0.13	0.17	0.05	0.15	0.06	0.12
(sig)	0.028 (فروق معنوية)		0.733 (فروق غير معنوية)		0.000 (فروق معنوية)	
درجة التصنيف	2	1	1	1	2	1
درجة التصنيف النهائية (مؤشر جودة الإدارة)						
المصارف التقليدية		الترتيب الثاني		المصارف الإسلامية		الترتيب الأول
1.67 =3/(2+1+2)				**1** =3/(1+1+1)		

المصدر: [illegible] البحث خلال الفترة (2006–2012).

(4): تحليل مؤشر إدارة الربحية (Earning Management):

يستعرض الجدول رقم (4) مجموعة من النسب التي تقيس مؤشر إدارة الربحية في كل من المصارف

الإسلامية والتقليدية حيث أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي t–test إلى عدم وجود فروق جوهرية في كل من نسبة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بين المصارف الإسلامية و التقليدية وذلك عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية 11.52% مقابل 10.03% في المصارف التقليدية، أما بالنسبة إلى متوسط العائد على الأصول فقد بلغ في المصارف الإسلامية والتقليدية على التوالي (1.13% ، 1.76%)، وإذا ما قارنا هذه المتوسطات مع معدل العائد السنوي لها المتحقق لجميع المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة (2003–2013) البالغ (ROE=9.6%، ROA=1.2%) (جمعية البنوك في الاردن،2013) لوجدنا أنها تحقق هامش مرتفع نسبياً عنها ما يشير إلى جدارة كل من المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق أفضل عائد للمساهمين من أموالهم المستثمرة بالإضافة للاستخدام الكفء لأصولها في توليد الأرباح وهذا ما يفضي بالنهاية

الجدول(5): تحليل مؤشر إدارة السيولة للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006–2012)

إلى بناء قاعدة رأس مال ملائمة من خلال الأرباح المتحققة قادرة على امتصاص أي خسائر محتملة، ومن الملاحظ أيضاً أنه وبالرغم من تمتع كل من المصارف التقليدية والإسلامية بنفس مستويات الربحية المقاسة من خلال ROE و ROA، إلا أن المصارف الإسلامية استطاعت تحقيق أعلى عائد ممكن عند أقل مستوى من المخاطر مقاساً بمعامل الاختلاف حيث بلغ لكل من ROE وROA لدى المصارف الإسلامية (0.18، 0.27) على التوالي وذلك بالمقارنة مع (0.19،0.43) لدى المصارف التقليدية، أما فيما يتعلق بمعدل العائد على الأموال المودعة ROD أشارت النتائج على وجود فروق معنوية ايجابية لصالح المصارف التقليدية، فقد بلغ المتوسط لديها 1.77% مقابل 1.31% في المصارف الإسلامية، أما بخصوص انخفاض هذه النسبة عن المتوسط والبالغة 0.34 للمصارف التقليدية فهي أقل من خطورة انخفاضها عن المتوسط للمصارف الإسلامية (0.37). وبالرغم من تقارب معظم نسب مؤشر ادارة الربحية بين المصارف التقليدية والإسلامية إلا أنه لم تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق خاصية التفوق فيها وحافظت على مستويات متساوية بل منخفضة في معظم النسب عن نظيرتها من المصارف التقليدية ما يستدعي القول إن المصارف التقليدية مازالت تحافظ على المركز الأول في الربحية إلى حد الآن وبناء على ذلك نرفض

الجدول(4): تحليل مؤشر إدارة الربحية للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006–2012)

مؤشر إدارة الربحية						
العام	ROE		ROA		ROD	
	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
2006	13.44%	12.17%	1.46%	1.22%	2.34%	1.43%
2007	10.95%	14.56%	1.04%	1.63%	1.93%	1.94%
2008	11.16%	13.39%	1.12%	1.38%	2.01%	1.63%
2009	8.59%	8.16%	1.55%	0.76%	1.46%	0.88%
2010	9.62%	9.88%	3.30%	0.87%	1.64%	0.99%
2011	7.82%	10.75%	1.98%	0.95%	1.37%	1.08%
2012	8.65%	11.72%	1.88%	1.08%	1.63%	1.24%
x	10.03%	11.52%	1.76%	1.13%	1.77%	1.31%
σ_X	1.94	2.15	0.76	0.30	0.34	0.37
CV	0.19	0.18	0.43	0.27	0.19	0.28
(sig)	0.201 (فروق غير معنوية)		0.064 (فروق غير معنوية)		0.036 (فروق معنوية)	
درجة التصنيف	1	1	1	1	1	2
درجة التصنيف النهائية (مؤشر إدارة الربحية)						
المصارف التقليدية		الترتيب الأول	المصارف الإسلامية			الترتيب الثاني
1 =3/(1+1+1)			1.33 =3/(2+1+1)			

الفرضية الرابعة: "يتفوق مؤشر الإدارة الربحية في المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن".

{5} تحليل مؤشر إدارة السيولة (Liquidity Management):

مؤشر إدارة السيولة					
LM_1		LM_2		LM_3	
المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
42.67%	51.60%	33.56%	44.08%	59.47%	52.15%
42.29%	48.93%	33.42%	41.28%	59.41%	58.06%
34.90%	43.24%	27.75%	36.95%	63.54%	63.98%
33.90%	29.58%	27.44%	25.55%	56.99%	78.01%
32.38%	29.67%	26.60%	26.20%	56.16%	76.70%
27.58%	29.53%	22.61%	26.32%	56.60%	76.53%
28.98%	18.98%	23.17%	16.64%	59.06%	88.99%
34.67%	35.93%	27.79%	31.00%	58.75%	70.63%
5.92	12.08	4.37	9.94	2.53	12.95
0.17	0.34	0.16	0.32	0.04	0.18
0.808 (فروق غير معنوية)		0.449 (فروق غير معنوية)		0.035 (فروق معنوية)	
1	1	1	1	1	2
درجة التصنيف النهائية (مؤشر إدارة السيولة)					
التقليدية		الترتيب الأول	المصارف الإسلامية		الترتيب الثاني
1 =3/			1.33 =3/(2+1+1)		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية عينة البحث خلال الفترة (2006–2012).

جاءت النتائج في الجدول رقم (5) مغايرة لما هو متوقع من قبل الباحث بأن المصارف الإسلامية تتمتع بمركز سيولة أفضل من نظيرتها التقليدية بالرغم من أن إدارة السيولة تحتل مكانة هامة جداً لدى كل من المصارف التقليدية والإسلامية إلا أن للمصارف الاسلامية حساسيةً أكبر اتجاهها نظراً للطبيعة الخاصة التي تقوم عليها والتزامها بضوابط الشريعة الإسلامية هذا فضلاً عن حداثة نشوئها وافتقارها لأدوات مالية مناسبة تجمع بين خاصتي السيولة والربحية كما هو متوفر في المصارف التقليدية. أشارت نتائج اختبار t–test بدايةً إلى عدم وجود فروق معنوية بين المصارف التقليدية والإسلامية عند مستوى الدلالة (0.05) وذلك بالنسبة إلى متوسط نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى المركزي والبنوك الأخرى إلى إجمالي الودائع (**LM_1**) وإلى إجمالي الأصول (**LM_2**) إذ بلغت في المصارف الإسلامية على التوالي(35.93%،31%) مقابل(34.67%،27.79%) في المصارف التقليدية ما يُشير إلى كفاية أموال الأصول النقدية في كلا من المصرفيين على سداد الودائع والمستحق للمصارف في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة هذا بالإضافة إلى احتفاظ كل من المصارف التقليدية والإسلامية بمعدلات متساوية تقريباً من مواردهم المالية المتاحة على شكل أموال سائلة مجمدة تلافياً لأية مخاطر سيولة محتملة قادمة من طلبات سحب مفاجئة، ولكن إذا نظرنا إلى نسبة السيولة الأخيرة المستخدمة (**LM_3**) الممثلة بدرجة توظيف المصارف للأموال المودعة لديها في استثمارات وتمويلات متوسطة وطويلة الآجل نلاحظ أنها تختلف بشكل معنوي بين المصارف التقليدية والإسلامية حيث بلغت في الأخيرة 70.63% مقابل 58.75% في المصارف التقليدية، وهذا ما يُفسر على أن المصارف التقليدية تقوم بتوظيف الجزء المتبقي من مواردها المالية المتاحة في نوعين من الاستثمارات وهي استثمارات قصيرة الآجل تتمتع بسيولة ومستوى عائد مقبول واستثمارات متوسطة وطويلة الآجل ذات السيولة المنخفضة جداً أو معدومة مقابل عائد مرتفع وذلك ما يدعم مركز السيولة لديها أما المصارف الإسلامية وللأسباب المذكورة في بداية الفقرة كان الجزء الأكبر المتبقي من مواردها المالية موجه إلى استثمارات متوسطة و طويلة الآجل ما يجعلها عرضة لنوعين من المخاطر وهما مخاطر السيولة ومخاطر ائتمانية فضلاً عن كونها تعاني من مستويات خطورة أكبر تتمثل بانخفاض جميع نسب الربحية المستخدمة عن متوسطاتها مقاسّة بقيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف التي أظهرت قيم مرتفعة بالمقارنة مع المصارف التقليدية. ونخّلص إلى تحقيق المصارف التقليدية المركز الأول في مؤشر إدارة السيولة وبناء عليه

نرفض الفرضية الفرعية الخامسة: "**يتفوق مؤشر إدارة السيولة في المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن**".

يتبين لنا من النتائج السابقة أنه وبالرغم من سعي المصارف الإسلامية الحثيث وراء تحقيق افضل أداء مالي يكفل لها الاستمرارية ويعزز صمودها أمام منافسيها من المصارف التقليدية والذي تجلى من خلال تحقيقها لمعدلات أداء مرتفعة أو حتى مسايرة لما هو متحقق لدى المصارف التقليدية في مختلف مؤشرات الأداء المالي إلا أنها مازالت قاصرة في تحقيق التفوق على نظيرها التقليدي وتلخص النتائج الموضحة في الجدول (6) التقويم النهائي للمصارف الإسلامية والتقليدية والتي أظهرت تفوق المصارف التقليدية في غالبية مؤشرات الأداء المالي على المصارف الإسلامية وبالتالي احتلالها المركز الأول وعليه نرفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: "**يتفوق الأداء المالي للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الأردن باستخدام مؤشرات "CAMEL"**".

الجدول (6): درجة التصنيف الكلية للمصارف عينة الدراسة وفقاً لمؤشرات "CAMEL"

المؤشر	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
مؤشر كفاية رأس المال "C"	1	1.67
مؤشر جودة الأصول "A"	1.67	1.33
مؤشر جودة الإدارة "M"	1.5	1.25
مؤشر إدارة الربحية "E"	1	1.33
مؤشر إدارة السيولة "L"	1	1.33
المتوسط	1.24=5/(1+1+1.5+1.67+1)	1.38=5/(1.33+1.33+1.25+1.33+1.67)
درجة التصنيف الكلية	1	2
التقويم النهائي للأداء المالي للمصارف	الترتيب الأول	الترتيب الثاني

المصدر: من إعداد الباحث.

القسم الثاني:

كون الدراسة انطلقت من ضرورة تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التقليدية للوقوف على كفاءة هذه التجربة، فقد تم التوسع في الدراسة للتعرف على مدى انعكاس هذا الأداء المالي على مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء (Hasbi et al,2011). وهذا لم يأتي إلا بعد ملاحظة الباحث لمعدل النمو السنوي المرتفع لإجمالي ودائع العملاء المتحقق في المصارف الإسلامية فقد أشارت النتائج الموضحة في الجدول (7) أن المصارف الإسلامية حققت معدل نمو سنوي مرتفع لإجمالي ودائع العملاء لديها بلغ خلال فترة الدراسة 13.20% أي بزيادة حوالي (2.3) مرة مقابل 6.30% في المصارف التقليدية وزيادة مقدارها (1.5) مرة ما يدل على ارتفاع مستوى ثقة العامّة في النظام المصرفي الإسلامي وزيادة قدرة المصارف الإسلامية على جذب الودائع واستقطابها من جمهور العملاء، وهذا ما سوف يتم التعرف عليه في القسم الثاني من الدراسة العملية من خلال نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول (7): تطور إجمالي ودائع العملاء في المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية (2006-2012)

العام		2007	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو السنوي
المصارف التقليدية	اجمالي ودائع العملاء (مليون)	22,826	24,893	26,248	28,368	29,619	30,243	%6.30
	نسبة النمو(%)	15.04%	9.06%	5.45%	8.08%	4.41%	2.11%	
المصارف الإسلامية	اجمالي ودائع العملاء (مليون)	1,695	1,966	2,516	3,015	3,492	3,620	%13.20
	نسبة النمو(%)	9.12%	15.99%	27.96%	19.81%	15.84%	3.65%	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية عينة البحث خلال الفترة (2006-2012).

وما يتعلق بكيفية التطبيق العملي لتحليل الانحدار والتعبير عن المتغيرات المستقلة و التابعة للدراسة فكانت كالتالي:

1-الخطوة الأولى: دراسة أثر كل مؤشر من مؤشرات الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء.

هنا تم اعتبار مجموعة النسب المالية التي تنطوي تحت كل مؤشر بمثابة متغيرات مستقلة فرعية للمتغير المستقل الرئيسي وهو "مؤشر الأداء المالي" ومن ثم القيام بإيجاد معادلة الانحدار بين المتغير التابع (إجمالي ودائع العملاء) وبين تلك المتغيرات الفرعية المستقلة وذلك بالنسبة إلى كل مؤشر من المؤشرات الخمسة مستقلً في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية .

2-الخطوة الثانية: دراسة أثر جميع مؤشرات الأداء المالي في مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء.

في هذه الطريقة اختار الباحث نسبة مالية واحدة فقط من كل مؤشر كمتغيرات مستقلة، ومن ثم إيجاد معادلة الانحدار بينها وبين المتغير التابع (إجمالي ودائع العملاء)، وهي على التوالي (LM_1،ROD،MQ_2،AQ_1،CAR_3)، حيث تم اختيارها انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

أولاً: اعتماداً على دراسة (Hasbi et al,2011) التي اتخذت من النسبتين (MQ_2،AQ_1) كمتغيرات مستقلة لدراسة أثرها في مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء في اندونيسيا. **ثانياً:** أما باقي النسب (LM_1،ROD،CAR_3) التي يتحدث جوهرها بشكل أساسي عن ثلاث محاور رئيسية تكون موضوع اهتمام جمهور العملاء من المودعين وهي مستوى الآمان التي تتمتع به ودائعهم من خلال توفر رأس المال الضامن لها وهذا ما يتمثل بالنسبة CAR_3، ومستوى العائد المتوقع من هذه الودائع وهذا ما تمثله النسبة ROD ، أما النسبة الثالثة (LM_1) فتمثل مدى توفر السيولة اللازمة في المصرف لمقابلة طلبات السحوبات المفاجئة للمودعين.

❖ **في المصارف التقليدية:**

يتضح من الجدول رقم (8) أن هناك أثراً ذا دلالة احصائية لكل من مؤشر كفاية رأس المال، جودة الأصول، وجودة الإدارة على مستوى الثقة العامّة لجمهور العملاء بالنظام المصرفي التقليدي ويظهر ذلك من خلال مستوى المعنوية المحسوب (**Sig** < 0.05)، ووجود تأثير ضعيف جداً وغير معنوي لمؤشر إدارة الربحية والسيولة ونلاحظ أيضاً أن قيمة أعلى معامل تحديد لهم لم يتجاوز 20% ما يشير إلى ضعف قدرة هذه المؤشرات في التأثير على قرارات

العملاء من المودعين في المصارف التقليدية في ايداع واستثمار أموالهم فيها. وتعتبر جودة الإدارة وكفاية رأس المال من أكثر مؤشرات الأداء المالي التي تُعزز ثقة العامّة بالنظام المصرفي التقليدي في الأردن حيث بلغ معامل التحديد لهما على التوالي (19.2%،18.5%) أما على صعيد المؤشرات المالية الأخرى فلم تُظهر النتائج أي تأثير جوهري لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا ما نظرنا إلى نتيجة تأثير جميع هذه المؤشرات مجتمعة على مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء في المصارف التقليدية الأردنية نلاحظ أن 19% من هذه الثقة نابعة من الأداء المالي المتحقق لهذه المصارف وأن الجزء الأكبر لها يستند لعوامل أخرى غير مالية أخرى كالانتشار الجغرافي ومدى توفر الخدمات الالكترونية وسرعة تنفيذ العمليات وغيرها.

الجدول(8): نتائج تحليل الانحدار لأثر مؤشرات الأداء المالي على مستوى الثقة العامّة بالمصارف التقليدية الأردنية.

المصارف التقليدية					
المتغير المستقل		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)	معنوية التأثير
مؤشر كفاية رأس المال	C	0.431	0.185	0.000	معنوي**
مؤشر جودة الاصول	A	0.296	0.087	0.046	معنوي**
مؤشر جودة الإدارة	M	0.438	0.192	0.000	معنوي**
مؤشر إدارة الربحية	E	0.175	0.030	0.439	غير معنوي
مؤشر إدارة السيولة	L	0.266	0.071	0.092	غير معنوي
مؤشرات الأداء المالي مجتمعة "CAMEL"		0.435	0.190	0.003	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث، ** عند درجة ثقة 95%، * عند درجة ثقة 90%.

❖ **في المصارف الإسلامية:**

أما على صعيد المصارف الإسلامية الأردنية كانت النتائج مغايرة تماماً لما جاءت به نظيرتها التقليدية، فقد أظهرت النتائج الموضحة أيضاً في الجدول (9) أن معظم مؤشرات الأداء المالي تمتلك تأثيراً قوياً ذا دلالة احصائية على مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء بالنظام المصرفي الإسلامي عند مستوى المعنوية (0.05) وتأثيراً ضعيف لمؤشر جودة الإدارة فقط عند مستوى المعنوية (0.1)، وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال نتائج معاملات التحديد التي تراوحت بين (80% – 100%) لمعظم المؤشرات باستثناء جودة الإدارة الذي يعتبر أقل مؤشر أهمية وفق للنتائج الظاهرة بالنسبة لعملاء المصارف الإسلامية وذلك يشير إلى الاهتمام الكبير الذي يبديه عملاء المصارف الإسلامية لكل مؤشر من هذه المؤشرات في اتخاذ قراراتهم بإيداع أموالهم فيها وإلى مقدار الثقة التي تُولده في نفوسهم وخاصة في ظل تحقيق أداء مالي جيد الذي يرافقه حتماً ثقة متزايدة في هذا النظام المصرفي ينعكس مباشرة بتزايد الإقبال عليه. أما بالنسبة إلى درجة تأثير مؤشرات الأداء المالي مجتمعة على ثقة العامّة من جمهور العملاء بالمصارف الإسلامية في الأردن وكنتيجة طبيعة عما سبق تبين أن حوالي 97% من ثقة عملاء (المودعين) في المصارف الإسلامية في الأردن نابعة وبشكل رئيسي من نتائج الأداء المالي المتحقق لها وهذا يعني أن اهتمام العملاء بالعوامل غير المالية الأخرى كأساس للارتباط بهذه المصارف كان ضعيف جداً.

الجدول(9): نتائج تحليل الانحدار لأثر مؤشرات الأداء المالي على مستوى الثقة العامّة بالمصارف الإسلامية الأردنية.

المصارف الإسلامية					
المتغير المستقل		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)	معنوية التأثير
مؤشر كفاية رأس المال	C	0.909	0.827	0.000	معنوي**
مؤشر جودة الاصول	A	0.938	0.991	0.000	معنوي**
مؤشر جودة الإدارة	M	0.433	0.188	0.536	معنوي*
مؤشر إدارة الربحية	E	0.939	0.882	0.000	معنوي**
مؤشر إدارة السيولة	L	0.891	0.793	0.001	معنوي**
مؤشرات الأداء المالي مجتمعة "CAMEL"		0.987	0.973	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث، ** عند درجة ثقة 95%، * عند درجة ثقة 90%.

وبناء على النتائج السابقة نستطيع التوصل إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية:"**تختلف درجة تأثير مؤشرات الأداء المالي "CAMEL" على مستوى ثقة العامّة لجمهور العملاء بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن**".

الاستنتاجات والتوصيات:

1. أظهرت النتائج تفوق المصارف التقليدية على الإسلامية في الأردن من ناحية مؤشر كفاية رأس المال، إدارة الربحية وإدارة السيولة مقابل تحقيق المصارف الإسلامية لأداء أفضل في كل من مؤشر جودة الاصول وجودة الإدارة، وعند إجراء التقويم النهائي لجميع مؤشرات الأداء المالي تبين أن المصارف التقليدية تصدرت المركز الأول في القطاع المصرفي الأردني ويمكن عزو ذلك لعراقة هذا المصارف في السوق المصرفية الأردنية وتوفر البيئة الحاضنة والتشريعات المناسبة لها. وفي المقابل وبالرغم من افتقار المصارف الإسلامية للتشريعات والأدوات الملائمة لطبيعة عملها، فقد أبدت قدرتها على المنافسة والصمود وهذا ظهر من خلال تحقيقها لمعدلات متساوية في بعض النسب المالية المدروسة مقارنة مع ما هو متحقق في المصارف التقليدية فضلاً عن احرازها تفوقاً ملحوظاً في كفاءة إدارتها لأصولها وفي إدارة وضبط مصاريفها التشغيلية.

2. سجلت المصارف الإسلامية الأردنية معدلات نمو سنوية مرتفعة خلال فترة الدراسة لإجمالي ودائع العملاء وما هذا إلا دليل على زيادة مستوى ثقة العامّة بالنظام المصرفي الإسلامي وارتفاع مستوى الوعي فيه. وتبين من خلال نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية أنه حوالي 97% من التغيرات الحاصلة في مستوى ثقة العامّة في المصارف الإسلامية هو انعكاس للتغير الحاصل في الأداء المالي لها، هذا ما يمكن تفسيره على أن المودعين في المصارف الإسلامية يعتمدون بشكل كبير جداً على أداء هذه المصارف في قراراتهم بتوظيف أموالهم فيها بغض النظر عن العوامل الغير المالية الأخرى. وفي المقابل أظهرت الدراسة عكس ذلك بالنسبة للمصارف التقليدية فما يقارب 80% من ثقة العامّة فيها تنشئ من عوامل غير مالية بسبب تصدر المصارف التقليدية غالباً المركز الأول من حيث الأداء المالي ما رسخ لدى جمهور العملاء فكرة تفوقها المالي الدائم، فجعلهم يبحثون على مميزات أخرى غير مالية في استثمار أموالهم فيها.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

1- ضرورة عمل المصارف الإسلامية على تحسين ادائها بشكل مستمر وسط أداء المصارف التقليدية في الأردن، وبشكل خاص فيما يتعلق بنسب مؤشر كفاية رأس المال، مع العلم أن هذه التوصية لا تعني عجز المصارف الاسلامية على مواجهة احتمال الافلاس وامتصاص الخسائر، ولكنها تعني أن مقدرتها على مواجهة احتمالات الافلاس أقل من مقدرة المصارف التقليدية.

2- على المصارف الإسلامية الأردنية المحافظة على جودة محفظتها التمويلية والاستثمارية من خلال استمرارها في إدارتها للمخاطر الائتمانية بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى ضرورة توظيف جزء من مواردها المالية في استثمارات قصيرة الآجل تتمتع بسيولة ومستوى عائد مقبول.

3- على المصارف التقليدية الأردنية العمل على إدارة مخاطرها الائتمانية بكفاءة أكبر، وذلك بهدف رفع جودة محفظتها التمويلية، فضلاً عن ضرورة زيادة ضبط وترشيد مصاريفها التشغيلية بالشكل الذي ينعكس ايجاباً على صافي أرباحها، والتفكير جدياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، نظراً لازدياد التوجه نحو المصارف الاسلامية والنمو المستمر الذي تحققه يوماً بعد يوم، وهذا ما يظهر جلياً في تنامي الحصة السوقية لها مقابل تآكلها لدى المصارف التقليدية الأردنية.

المراجع:

1. سروجي، عنان فتحي. *مقارنة اداء المصارف التقليدية والإسلامية باستخدام النسب المالية في الاردن*. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، 2004.
2. بشناق، زاهر. *تقويم الاداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين)*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2011.

3. عثمان، محمد. *عوامل نجاح العمل المصرفي الاسلامي*. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، 2011.
4. بدران، ريما. *أثر الحوكمة في تقويم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMEL*. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، 2011، ص63-66.
5. بورقبة، شوقي. *طريقة CAMELS في تقويم أداء البنوك الإسلامية*. مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص6-10.
6. جمعية البنوك في الأردن، *تطور القطاع المصرفي الاردني (2003-2012)*، عمان، 2013.
7. جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الرابع والثلاثون، عمان، 2012.
8. السيسي، صلاح الدين. *نظم المحاسبة والرقابة وتقويم الاداء في المصارف*. الطبعة الأولى، دار الوسام، الشارقة، 1998، ص253-280.
9. جبر ، هشام. *إدارة المصارف*. الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008، ص316-318.
10. رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ. *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك*. الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006، ص273.
11. لعجلوني، محمد. *البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2008، ص401.
12. اخرس، نعيم. *تقويم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية (دراسة تحليلية مقارنة)*. رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الاعمال، دمشق، 2012.
13. رستم، مريم سعد، *تقويم أداء المصارف الإسلامية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب،2011، ص 15.
14. أبو كمال، ميرفت علي، *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل2. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين،2007، ص 30-34.*
15. ERNST&YOUNG.*World Islamic Banking Competitiveness Report 2012-2013,*Vol.20,Bahrin,2012.
16. FAYED.M.*Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Egypt.* Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 2, 2013, 1-14.
17. KHAN,Z. FAROOQ,M. FAWAD,M. *Analysis of the Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan*. Journal of Managerial Sciences, Volume V, Number 1,2010.
18. JAFFER,M. *performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan* . Global journal of management and business research, 2011.
19. USMAN, A. KHAN,M. *Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan*,International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 7; April 2012.
20. Christos Ioannidis, et al.*Assessing bank soundness with class-fication techniques*. University of Bath School of Management, Work-ing Paper Series,2009,p8.
21. Dang, Uyen. *The CAMEL Rating System In Banking Supervision.* Arcada University of Applied Sciences International Business,2011,p20.

22. Hasbi,H. Haruman, T. *Banking: According to Islamic Sharia Concepts and Its Performance in Indonesia*. International Review of Business Research Papers Vol. 7. No. 1. January 2011. Pp. 60 – 76.
23. Kumar,M. Harsha,S. Anand,S et all. *Analyzing Soundness in Indian Banking: A CAMEL Approach.* Research Journal of Management Sciences, Vol. 1(3), 9-14, October,2012.